

قيمة النقود "إعادة طرح الاقتصاد السياسي والعودة للاساسيات"

Valeur de l'argent

محمد عادل زكي ،

جامعة الإسكندرية (مصر) muhamedadel1972@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/03/27

تاريخ القبول: 2024/08/15

تاريخ الاستلام: 2024/07/01

ملخص :

النقود كوسيلة تبادل، هي سلعة، ولكل سلعة قيمة، كما أن لكل سلعة ثمن، وليس بالضرورة توافق القيمة والتمن، بل الجرى العادي للأمور هو عدم التوافق. في هذا النص أحاول أن أبين قيمة، لا ثمن، النقود كسلعة.

الكلمات المفتاح : الزمن، النقود، السلعة، القيمة، الثمن

Résumé

L'argent en tant qu'emoyend'échangeestunemarchandise, et chaquemarchandise a unevaleur, tout commechaquemarchandise a un prix, et la valeur et le prix ne sont pas nécessairement compatibles. Le cours normal des choses estplutôtl'incohérence. Danscetexte, j'essaie de montrer la valeur, et non le prix, de l'argent en tant quemarchandise.

Mots-clés: temps, argent, marchandise, valeur, prix.

¹ Corresponding author, e-mail: muhamedadel1972@gmail.com.

أولاً: مقياس (قيمة/ زمن)

السلعة هي منتج مُعد للطرح في السُّوق من أجل التبادل بقصد الربح، وإذا نظرنا إلى وحدة النقد، ولتكن من النقود الورقية، سنجد أنها تخلق بواسطة شركات خاصة أو مطابع حكومية من أجل التبادل، وتدر ربحاً لمنتجها، مثل أي سلعة معدة للسُّوق. والنقود تُنتج على هذا النحو، مثل جميع السلع أيضاً، باستخدام مواد عمل وأدوات عمل وقوة عمل.¹ فهي تصنع من القطن والكتان أو البوليمروالأحبار والأصباغ والأشرطة المعدنية، باستخدام آلات معقدة للطباعة والتّرقيم والفحص والتدقيق والقص والتّزيم، ومن خلال قوة العمل، التي تظهر في جميع مراحل الإنتاج ابتداءً من التجهيزات والتصميمات، ومروراً بالطباعة، وانتهاءً بالتغليف والنقل، تخرج النقود إلى السُّوق كسلعة. ولأنها سلعة فهي، بالتّالي، ذات قيمة اجتماعية تتحدد، بوجه عام، بكمية العمل الاجتماعيّ الضروريّ المبذول في سبيل إنتاجها. وحيث أننا قمنا في الجزء الأول من كتابنا نقد الاقتصاد السياسي بإعادة النظر في قانون القيمة، بصفة خاصة مقياس القيمة ووحدة قياسها، فيجب، ابتداءً من إعادة النظر تلك، أن نُسكّل هنا على نحوٍ موسّع مُناقشتنا قانون القيمة لتكوين الوعي بقيمة النقود ومقياسها كسلعة. وفي سبيل ذلك يجب أن نبدأ مما انتهينا إليه بشأن تحديد القيمة عامةً. فقد سبق وأن افترضنا²، مع ريكاردو وماركس، وجود ثلاث سلع في السُّوق، هي: القوالب الخشبية، والنّبيذ، والفخّار. كما افترضنا أن كل سلعة من الثلاث تنتج في 120 ساعة عمل³ (حي، ومُختَرَن، وزائد). ويمكن أن نحذف أي سلعة من السلع الثلاث ونضع بدلاً منها وحدة النقد، أو نضيف إليهم النقود، دون أن يحدث أي تغيير. ولكن دعونا نقوم بذلك لاحقاً.

وقد افترضنا كذلك أن: صاحب القوالب الخشبية لا يطرح سلعته في السُّوق بعد إنتاجها إلا بعد 240 يوماً. أما صاحب النّبيذ فيجب أن ينتظر، قبل طرح النّبيذ للتداول، فترة 120 يوماً. في حين أن صاحب الفخّار، عليه الانتظار 60 يوماً فحسب كي يطرح فخاره في حقل التداول ومن ثم يعود له رأسماله محملاً بالربح. ومن ثم صار السُّؤال: كيف يمكن تحديد قيمة كل سلعة، وبالتالي، كيف يمكن إجراء التبادل، على مستوى القيمة، بين السلع التي تتساوى كميات العمل الاجتماعيّ المنفق في سبيل إنتاجها،

وتختلف أزمنة إنتاجها؟ بل من باب أولى، سؤال، كيف يمكن إجراء التبادل بين السلع التي تختلف كميات العمل الاجتماعي الضروري المنفق في سبيل إنتاجها، وتختلف أيضاً أزمنة إنتاجها؟

بعد أن استبعدنا الإجابات التي قدّمها ريكاردو وماركس⁴ قدّمنا فرضيتنا على أساس من أن القيمة الاجتماعية للسلعة تتحدّد بكمية الطاقة الحية والمختزنة والزائدة المبذولة في سبيل إنتاجها (مُقومة بالشعر الحراريّ الضروريّ) مقسومةً على زمن إنتاجها. ومن ثم، ومع افتراض أن صاحب القوالب الخشبية وصاحب النبيذ وصاحب الفخّار، يُنفق كلّ منهم 12000 (س.ح. ض) في سبيل إنتاج سلعته، مع بقاء نفس فترات الانتظار المذكورة، وإعمالاً لمذهبنا في قياس القيمة، بقسمة ثمن الإنتاج⁵ على زمن الإنتاج في كل فرع؛ واستكمالاً لما بدأناه؛ فنصل إلى مقياس (قيمة/ زمن) وسنرمز له بالرمز (ق/ز)، وبمقتضاه نعرف أن:

- وحدة واحدة في فرع إنتاج القوالب الخشبية (التي تنتج بـ 0,5 ق/ز) تساوي نصف وحدة في فرع إنتاج النبيذ (لأن الوحدة في هذا الفرع تنتج بـ 1 ق/ز).

- ووحدة واحدة في فرع إنتاج النبيذ تساوي نصف وحدة في فرع إنتاج الفخّار (لأن الوحدة الواحدة في هذا الفرع تنتج بـ 2 ق/ز).

- ووحدة واحدة في فرع إنتاج الفخّار تساوي 2 وحدة من النبيذ، و 4 وحدات من القوالب الخشبية.

ولكن، تحقيق 0,5 ق/ز) كما في فرع إنتاج القوالب الخشبية، والذي يتم بواسطة: 12000 ثمن إنتاج، و 240 زمن إنتاج، يمكن أن يتم أيضاً: بواسطة: 6000 ثمن إنتاج، و 60 زمن إنتاج (كما في فرع إنتاج النبيذ). لأن مبادلة وحدة واحدة من القوالب الخشبية بوحدة واحدة من النبيذ، معناه أن منتج القوالب أعطى لمنتج النبيذ 0,5 ق/ز) متجسدة في وحدة واحدة من القوالب الخشبية، المكونة من 12000 ثمن إنتاج و 240 زمن إنتاج، وحصل منه في المقابل على 0,5 ق/ز) متجسدة في نصف وحدة من النبيذ، ولكنها مكونة من ثمن إنتاج أقل هو 6000 (س.ح. ض) وزمن إنتاج أقل هو 60 ساعة عمل. وكما تم تحقيق 0,5 ق/ز) بثمن إنتاج أقل، وزمن إنتاج أقل في فرع إنتاج النبيذ، سيتم تحقيق نفس

الـ0,5 (ق/ز) بواسطة: 3000 ثمن إنتاج، و15 زمن إنتاج (كما في فرع إنتاج الفخّار)، وذلك حينما يجري التبادل بين القوالب الخشبية وبين الفخّار، إذ يعطي منتج القوالب الخشبية لصاحب الفخّار 0,5 (ق/ز) تتجسد في وحدة واحدة من القوالب الخشبية، المكونة من 12000 ثمن إنتاج و240 زمن إنتاج، ويحصل في المقابل على 0,5 (ق/ز) تتجسد في ربع وحدة من الفخار⁶، مكونة من ثمن إنتاج أقل هو 3000 (س.ح. ض) وزمن إنتاج أقل هو 15 ساعة عمل. وبالتالي سوف يقوم مُنتج القوالب الخشبيّة، ومنتج النّبيذ كذلك، بتعديل التوليفة إلى أقل ثمن إنتاج وأقل زمن إنتاج سائدين اجتماعيًا، وهو 15/3000. وذلك استجابةً لمستوى التطور في الصراع الاجتماعيّ من أجل السّيطرة على الحديد في حقل التقنية. ودون أن يضطرا، مع التثوير المطرد في قوى الإنتاج الاجتماعيّ، إل بالانتقال من فرع إنتاج إلى فرع إنتاج آخر.⁷ ولنلاحظ: أولاً: قيام فروع إنتاج القوالب الخشبيّة، والنّبيذ، والفخّار، بتعديل توليفاتهم الإنتاجيّة إنما يجري بفعل قانون القيمة الاجتماعيّة النسبيّة، المحكوم بدرجة الصّراع الاجتماعيّ في حقل التقنية، لانتيجة مكافأة انتظار مفترضة كما تصوّر ريكاردو. ولا بفعل مئيل مُعدّلات الربح إلى التّساوي كما اعتقَد ماركس.

ثانيًا: التعديل في التوليفات باستخدام تقنيات إنتاجيّة جديدة للحصول على 0,5 (ق/ز) بأقل ثمن إنتاج (3000 س.ح. ض) وبأقل زمن إنتاج (15 يومًا) سوف يُؤدّي إلى انخفاض عام في القيم الاجتماعيّة النسبيّة على الصّعيد الاجتماعيّ، في إطار، وكما ذكرنا، صراع محموم على امتلاك الحديد في حقل التقنية؛ بقصد الحصول على أقل (ق/ز).

ولمناقشة تلك القُدرة المزعومة، والتي تُضرب بجذورها في عمق علم الاقتصاد السّياسي، لمئيل مُعدّلات الربح إلى التّساوي على تفسّير دور الزّمن في تكوين القيمة، يجب أن نتعرّف إلى دور القيمة الاجتماعيّة في تعديل التّوليفة الإنتاجية ابتداءً من تحليل مكونات ثمن الإنتاج نفسه، حيث أغفلنا ذلك أعلاه وافترضنا فحسب أن قيمته (ككل) 12000 وحدة، دون أن نفحص قُدْر كل مُكون من مُكوناته، بصفة خاصّة: العمل المختزّن، والعمل الرّائد. أي دون فحص للرّأسمال الهاجع (وسائل الإنتاج)، والربح (العمل

الرَّائد). فلنفترض الآن أن ثمن الإنتاج عند صاحب القوالب الخشبية البالغ 12000 (س.ح. ض) يتكون من 3000 وسائل إنتاج، وسنرمز لها بـ (و.إ)، و9000 عمل زائد، وهو الربح، وسنرمز له بـ (ر). ولنفترض كذلك أن ثمن الإنتاج عند صاحب النبيذ البالغ أيضًا 12000 (س.ح. ض) يتكون من 9000 (و.إ)، و3000 (ر). أما ثمن الإنتاج عند صاحب الفخار البالغ 12000 (س.ح. ض) كذلك، فنفترض تكوينه من 11000 (و.إ) و1000 (ر). فوفقًا لفرضية ماركس يتعين الآن، عكس مذهبه قبل تحليلنا مكونات ثمن الإنتاج، أن يتحول صانع النبيذ وصاحب الفخار إلى حقل إنتاج القوالب الخشبية، حيث يحصل الأخير على أعلى ربح ممكن وقدره 9000 وحدة، وسيظل يجني أعلى ربح حتى لو قام رأسمال صانع الفخار بأربع دورات مقابل دورة واحدة لرأسمال صانع القوالب الخشبية؛ لأن رأسمال الأول إذا قام بأربع دورات فسوف يجني 4000 وحدة فحسب في 240 يومًا. وكذا الأمر بصدد صانع النبيذ؛ فدورتان لرأسماله لا يدركان عليه سوى 6000 وحدة في 240 يومًا. رساميل فرع النبيذ إذا، وكذلك رساميل فرع الفخار، وعلى الرغم من الشك الذي يُحيط بالأمر، ستتجه إلى فرع إنتاج القوالب الخشبية. واندفاع الرساميل على هذا النحو صوب حقل إنتاج القوالب الخشبية سيكون نتيجة ميل معدلات الربح إلى التساوي أي بالتمام والكمال كما قال ماركس! ولكن، يجب هنا، ومباشرة، لا أن نلغي علاقة الزمن بقوى الإنتاج الهاجعة دون عمل فحسب إنما وأيضًا يجب أن يجري التحليل، كما فعلنا لتونا، بإسقاط وسائل الإنتاج من الحسابات تمامًا. فقد كانت حساباتنا كالتالي: 240/9000 في فرع إنتاج القوالب الخشبية، و120/3000 في فرع إنتاج النبيذ، و60/1000 في فرع إنتاج الفخار. أي أننا تجاهلنا، مع مذهب ماركس الذي تجاهل، بلا أي سبب واضح، قيمة وسائل الإنتاج في كل فرع، وقمنا فقط بحساب نسبة الربح إلى زمن الإنتاج! ومن المعلوم بالضرورة أن الربح لا يمكن أن يتحقق خلال الزمن إلا بواسطة قوى الإنتاج؛ وبالتالي لا سبيل إلى إهدارها حين حساب الـ (ق/ز). ولذا، وإن أردنا التعرف إلى الدور الذي يؤديه الزمن في تكوين القيمة، فلا يمكن الركون إلى تلك الثقة الزائدة، وغير المبررة علميًا، في قدرة ميل الأرباح إلى التساوي! بل يجب أن يتم الحساب على النحو التالي: 240/12000 في فرع إنتاج القوالب الخشبية، و120/12000 في فرع إنتاج النبيذ، و60/12000 في فرع إنتاج الفخار.

وبتلك المثابة تتوقف نظرية ماركس في قدرة ميل معدلات الربح إلى التساوي (والتي تغض طرفها عمداً عن قيمة وسائل الإنتاج الهاجعة كأحد مكونات ثمن الإنتاج) عند حدود تفسير إقدام الرّساميل وإحجامها وممّيز عن الزمن! نظرية ماركس في ميل معدلات الربح إلى التّساوي لا يمكن إذاً أن تؤدّي عملها حين استخدامها للتعرف إلى الدور الذي يؤدّيه الزمن في تكوين القيمة.

فإذا عُدنا لمثلنا أعلاه، وإعمالاً لقانون القيمة الاجتماعية النسبية الذي يعتد بالزمن ولا يُهدر قيمة وسائل الإنتاج الهاجعة؛ فسنجد أن الرّساميل، سواء أكانت الرّساميل الناشطة في فرع إنتاج القوالب الخشبية أم فرع إنتاج النّبيذ أم فرع إنتاج الفخّار لن تُغادر أي فرع إلى آخر، بل سيجري فقط التعديل في التّوليفات الإنتاجية باستخدام التقنيات المتيحة لذلكمن أجل الحصول على 50 (ق/ز) بأقل ثمن إنتاج 3000 (س.ح. ض) وبأقل زمن إنتاج (15يوماً).

حتى الآن كُنّا نناقش التعديل في التّوليفات الإنتاجية داخل الفروع المختلفة في قطاع ما، وليكن القطاع الصناعي، ويحب الآن، بقصد المزيد من التّحليل، أن ننقل مستوى المناقشة من الفروع إلى القطاعات: ولنفترض وجود ثلاثة مُنتجات زراعية: القمح، والأرز، والذرة. وكل مُنتج من الثلاثة يتكلف 24000 (س.ح. ض). ولكن، يجب على مُنتج القمح أن ينتظر 480 يوماً. أما مُنتج الأرز فيتعين عليه الانتظار 240 يوماً. أما مُنتج الذرة فعليه الانتظار 120 يوماً. طبقاً لقانون القيمة ستكون لدينا هنا (ق/ز) مختلفة حيث تتحقق 50 (ق/ز) بواسطة (6000 س.ح. ض)، في زمن إنتاج قدره (30يوماً). وذلك معناه أن الاقتصاد على مستوى القطاعات الإنتاجية لديه (ق/ز) في القطاع الصناعي يختلف عن (ق/ز) في القطاع الزراعي. هذا الاختلاف الطّبيعي في ال (ق/ز) في القطاعات، مرجعه، بل وينتظم بفعل، حجم الرّساميل من جهة وزمن الإنتاج من جهة أخرى. وإن هذا الاختلاف أيضاً بين ال (ق/ز) في القطاعات، والذي يأتي بفعل قانون القيمة النسبية والمحكوم كما ذكرت بمستوى الصراع الاجتماعي في حقل التقنية وليس بسبب ميل معدلات الأرباح إلى التّساوي، يُعطينا على الأقل ثلاث فرضيات، بالأحرى تفسيرات، منهجية، حيث يمكن، بل يجب، أن ينعلم التّساوي بين الأجور

على مستوى القطاعات. كما يمكن، بل يجب، أن ينعلم كذلك التساوي بين الأرباح على مستوى القطاعات. ويمكن أيضاً، بل يجب، أن ينعلم التساوي بين أثمان وسائل الإنتاج على الصعيد الاجتماعي.

دعونا الآن، للمزيد من التحليل، ننقل مستوى المناقشة إلى حقل التجارة الخارجية؛ ولنتخذ هذه المرة من سلعة مُتجانسة مثلاً؛ لنرى من زاويةٍ أخرى كيف تتحدد القيمة الاجتماعية، عبر الزمن، وفقاً للفن الإنتاجي السائد. ولنفترض أن إنتاج الجُبْن في فرنسا وإنجلترا وهولندا يتكلف 48000 (س.ح. ض). ولكن، لا يُطرح في السوق إلا بعد 960 يوماً في فرنسا، و480 يوماً في إنجلترا، و240 يوماً في هولندا. فسنكون هنا أمام (ق/ز)، تحقق كذلك بفعل قانون القيمة الاجتماعية النسبية، يتكون من ثمن إنتاج قدره 12000 (س.ح. ض)، وزمن إنتاج مدته 60 يوماً. وبالتالي، ستقوم الرّسّاميل بإجراء التّعديل على توليفاتها الإنتاجية بقصد بلوغ أقل ثمن إنتاج "12000" في أقل زمن إنتاج "60" على الصعيد العالمي.

ثانياً: قيمة النقود

فلندخل الآن وحدة النقود في التحليل، ونفترض وجود السلع الثلاث، أي القوالب الخشبية والنبذ والفخّار، بالإضافة إلى تلك الوحدة من النقد، كسلعة هي الأخرى، ولنفترض أنها تنتج كذلك بنفس كمية العمل الاجتماعي الضروري، أي بـ 12000 (س.ح. ض)، المتجسد في مواد العمل (القطن والكتان، والأحبار والأصباغ، والأشرطة المعدنية... إلخ) وأدوات العمل (آلات الطباعة، وأجهزة القياس... إلخ) وقوة العمل (التصميمات الفنية، والتجهيزات، والطباعة، والمراقبة... إلخ)، ولنفترض كذلك أنها، كسلعة، لا تستلزم أكثر من 30 يوماً كزمن إنتاج حتى تسلّم للعميل الذي يمثل السوق بالنسبة للشركة أو جهة الحكومة المنتجة. ومن ثم سنحصل على (ق/ز) قدره 4. وحيثُ سوف تجري مبادلة وحدة واحدة من النقود بـ 8 وحدات من القوالب الخشبية، وبـ 4 وحدات من النبذ، وبـ 2 وحدة من الفخار. ولكن، هنا أيضاً، يمكن تحقيق 0,5 (ق/ز) كما في فرع إنتاج القوالب الخشبية والذي كما نعلم يتم بـ 12000 ثمن إنتاج، و240 زمن إنتاج، بواسطة: 1500 ثمن إنتاج، و7,5 زمن إنتاج، كما في فرع إنتاج النقود، وبالتالي سوف

تعمل جميع فروع الإنتاج من أجل تحقيق نفس (ق/ز) السائد اجتماعيًا وفق الفن الإنتاجي المهيمن. وعلى هذا النحو تتحدد القيمة الاجتماعية لوحدة النقود سواء كنا نناقش إنتاجها داخليًا، أم كنا نقارن بين قيم إنتاجها على الصعيد العالمي.⁸

(1) بصدد قوى الإنتاج المستخدمة في إنتاج اليورو على سبيل المثال، انظر:

European Central Bank, (Eurosystem) **How the Euro Became our Money: A short History of the Euro Banknotes and coins**(Frankfurt, 2007), p.35-48.

(2) انظر: انظر مؤلفنا: **نقد الاقتصاد السياسي** (تونس: دار المقدمة، 2022)، الجزء الأول، الباب الثاني، الفصل الثالث.

(3) لمتابعة مثل ريكاردو وماركس، سوف نبقى تجاوزًا ومؤقتًا بطبيعة الحال، على خطأ الاقتصاد السياسي في قياس القيمة.

(4) انظر: محمد عادل زكي، **قيمة/زمن: مقال في مبادئ الاقتصاد السياسي** (الخرطوم: دار دار نرتقي للنشر والتوزيع، 2022).

(5) يجب أن يكون واضحًا أن ثمن الإنتاج، لدينا، يتكون من ثمن العمل الحي وثمر العمل المختزن، وثمر العمل الزائد، وليس متوسط العمل الزائد كما عند ماركس. وبالتالي يجب أن يكون واضحًا كذلك أننا نفترض هنا أن الثمن يعبر بدقة عن القيمة، كمظهر نقدي لها، دون انحراف عنها؛ أي أن كمية الطاقة الضرورية اجتماعيًا لإنتاج وحدات النقد تتساوى مع كمية الطاقة الضرورية اجتماعيًا لإنتاج السلعة.

(6) المثل بالتأكيد للتبسيط، وعلى درجة عالية من التجريد لتقريب الفكرة، ومع ذلك، في سبيل تلافي رفض المثل على أساس أن الفخار لا يقبل التجزئة إلا بإتلافه! يمكن أن نفترض أن وحدة الفخار تتكون مثلاً من عشرة أجزاء. وإذا أخذنا بالشائع، على أساس أن الوحدة تساوي الواحد الصحيح، أو إثنتين من الصنف كما في القوالب الخشبية مثلاً، فإن النقود يمكنها أن تؤدي دورها في التبادل بين أجزاء الوحدات.

(7) كما يمكننا افتراض اختلاف كل من ثمن الإنتاج وزمن الإنتاج، فنفترض أن منتج القوالب الخشبية ينفق 1000 (س.ح. ض) في 400 ساعة، ومنتج النبيذ ينفق 200 (س.ح. ض) في 200 ساعة. أما صاحب الفخار فينفق 5000 (س.ح. ض) في 100 ساعة. وعندئذ سنجد أن أقل (ق/ز) السائدة اجتماعيًا، لحظيًا، هي المتحققة في فرع إنتاج الفخار، وهي 0,5 (ق/ز). ولكن نفس الـ 0,5 (ق/ز) يمكن أن تتحقق بواسطة ثمن إنتاج أقل وزمن إنتاج أقل في فرع

إنتاج النبيذ، حيث تنتج الـ 0,5 (ق/ز) بـ 100 ثمن إنتاج و 100 زمن إنتاج. وبالتالي سوف يقوم المنتجون بتعديل توليفاتهم الإنتاجية للحصول على 0,5 (ق/ز) بأقل ثمن إنتاج وأقل زمن إنتاج.

(8) وعلى هذا النحو أيضًا، تكلف طباعة ورقة اليورو حوالي 8 سنتات. أما الورقة الواحدة من الفرنك السويسري، شاملة التصميمات والتجهيزات والورق والطباعة، فتكلف حوالي 40 سنتيمًا. انظر:

115th Annual Report Swiss National Bank 2022. 73–76.

وتكلف طباعة الورقة فئة 5 دولار حوالي 4,8 سنتًا، والورقة فئة 50 دولار تكلف حوالي 5,3 سنتًا! والورقة فئة 100 دولار تكلف حوالي 8,9 سنتًا. انظر:

Board of Governors of the Federal Reserve System: Division of Reserve Bank operations and payment systems, 2023 Currency Budget.

والفرق بين القيمة الاجتماعية وبين ثمن التكلفة على هذا النحو يجري حسابه كأرباح للبنك المصدر الذي يجني القيمة الزائدة من حقل الإنتاج، والربح الإضافي، على مستوى الأزمة، من حقل التداول.